



MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : A.N. NAHAR  
Date : 17.3.92  
Photo No. : 243

## مجالس بلدية جديدة في الأراضي المحتلة؟

الاعلان عن قرب تعيين مجلس بلدي جديد في غزة، وربما في مدن فلسطينية اخرى، يشكل بلا ريب مفاجأة لكل من يتابع شؤون الأراضي المحتلة. للخطوة التي كشف عنها النقيب السيد فايز ابو رحمة، نقيب المحامين السابق في غزة، لم تكن باردة على الاطلاق خلال الاشهر الماضية، على الأقل في اطار النقاش العلني الدائر على الساحة الفلسطينية، والمنصّب على مسيرة المفاوضات مع اسرائيل. ولم تقتصر الدهشة على الصحافيين بينهم، فقد اثار اعلان ابو رحمة استغراب الكثير من الشخصيات السياسية الفاعلة في الأراضي المحتلة، وفي مقدمها الدكتور حيدر عبدالشافي رئيس الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام. وهو اعتبر ان الخطوة تتعارض مع استراتيجية الوفد التفاوضي. وتساءل عن حقيقة دعم منظمة التحرير لها. وبالفعل، فان الموافقة التي نسبها ابو رحمة الى المنظمة هي اكثر ما يثير الحيرة. ومن المستحيل، في اي حال، ان يكون ابو رحمة باذر الى مثل هذا الاعلان ان لم يكن يستند الى ضوء اخضر من القيادة الفلسطينية في الخارج.

قد لا تتأكد موافقة المنظمة، ويتم اغفال المشروع. الا ان مجرد تداوله يطرح عددا من الاسئلة. والسؤال الاول، بالطبع، حول غياب التنسيق بين مختلف هيئات القيادة الفلسطينية، في الداخل كما في الخارج، وهي مشكلة مزمنة عمرها عمر المقاومة الفلسطينية.

في الماضي، كانت تقتصر مفاعيل هذه المشكلة على الساحة الخارجية، لكنها اخذت تتسرب منذ بضع سنوات، وبالتدريج، الى الداخل الفلسطيني لي موازاة انتقال ثقل المنظمة الى الأراضي المحتلة. فهل البليلة التي يعبر عنها مشروع المجالس البلدية ناجمة فقط عن هذه الظاهرة ام انها تعبير عن سعي المنظمة الى امتلاك اكثر من ولة، كما سبق ان فعلت مرات عدة عبر "عقلنة" صعوبة التنسيق البيويوية؟ وفي هذه الحال، ما هو الغرض من اللجوء الى هذا التكتيك؟ وهل ان مبادرة ابو رحمة مجرد مناورة، على غرار قرار انشاء مجالس سياسة اقليمية للانتفاضة؟

من المعروف انه تم الاعلان عن هذا المشروع على

اسان السيد سري نسيبة بعيد مؤتمر محريد وقبل ان بلغه النسيان. ولا شك في ان فرص المناورة تتغذى لي هذه المرحلة من زيادة حدة الخلافات الشخصية، بعدما فتحت مسيرة التسوية شمية البعض. ولا بد من الاشارة هنا، الى ان عبدالشافي، البعيد كل البعد عن هذه الشبهات، هو من ابرز الوجوه الغزاوية، وان الحديث عن مجلس بلدي لغزة امر من شأنه اضعاف عبدالشافي.

بيد انه يمكن فهم المبادرة من زاوية سياسية اكثر نبلا.

فمشروع تنشيط للمجالس البلدية ليس مجانيا، بل يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بتلبية حاجة سكان الأراضي المحتلة باعادة تنظيم الحياة اليومية تحت الاحتلال، طالما ان الانتفاضة لم تنجح لي استعادة انفاسها.

كما انه قد يسمح بتأطير الحياة السياسية في نكل يخفف من الاستقطاب الناتج من مشاركة الفلسطينيين في المفاوضات.

واللافت في ما اعلمه ابو رحمة ان هناك مسمى الى اشراك "الجبهة الشعبية" وصراحة "حماس" في مجالس البلدية، وهما المعارضان لمسيرة التسوية. ويلاحظ في هذا المجال ان "حماس" لا لغرض من حيث المبدأ على تنشيط المجالس البلدية، مع ان قيامها يتطلب موافقة اسرائيلية، ولكنها تطالب بحصة كبيرة فيها.

من جهة اخرى، لا تناقض المجالس البلدية بالضرورة خطة المفاوضات، وان تكن تؤدي الى اضعاف الوفد التفاوضي. ويمكن القول ان اسناد الالة الشؤون اليومية الى المجالس البلدية يؤدي الى اعطاء هيئة الحكم الذاتي التي قد تسفر عنها المفاوضات، بعدها الحقيقي كحكومة انتقالية تعنى بشؤون السيادة.

لكن العامل الاساسي وراء مشروع تنشيط المجالس البلدية قد يكون متصلا بتطور العلاقة الفلسطينية - الاردنية. اذ يبدو ان الطرف الفلسطيني عاد يتخوف من امكان حصول صفة بين الأردن والولايات المتحدة. وهذا ما يفسر ربما التصريح الغريب لياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية الذي دعا الاردن الى المطالبة باستعادة الأراضي المحتلة، مما يعني ان المنظمة في حاجة، من جهة، الى اعادة ترتيب البيت الداخلي وتثبيت برجميتها، ومن جهة اخرى الى تأكيد ارتباطها بالاردن.

سمير قصير